٣١١٥ (د — ٢٨) . مسألة روديسيا الجنوبية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ،

وقد درست الفصول المتعلقة بمسألة روديسيا الجنوبية من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢٨) ،

وقد استمعت الى بيانات ممثلي اتحاد افريقي زمبابوى ، واتحاد زمبابوى الافريقي الوطني (٢٩) ، اللذين اشتركا ، بصفة مراقبين ، في نظر اللجنة الرابعة في هذا البند ، وذلك وفقا للقرار الذى اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة ٢١٣٩ المنعقدة في ٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ (٣٠) ،

وقد استمعت الى بيان ملتمس (٣١) ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د — ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى قرارها ٢٦٢١ (د — ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ، وكذلك الى جميع القرارات الأخرى المتعلقة بمسألة روديسيا الجنوبية (زمبابوى) والمتخذة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة الخاصة ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار برنامج العمل الذى اعتمده مؤتمر الخبراء الدولي لمساندة ضحايا الاستعمار والفصل العنصرى في الجنوب الافريقي ، المعقود في أوسلو من ٩ الى ١٤ نيسان / ابريل ١٩٧٣ (٣٢) ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار أن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،

---

(٢٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) الفصل الأول ، والفصل الرابع الى الفصل السابع .

(٢٩) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، اللجنة الرابعة ، الجلسات ٢٠٣٨ و ٢٠٣٩ و ٢٠٤٥ .

(٣٠) انظر : " القرارات الأخرى " ، ص ٣١٧ .

(٣١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٠٣٩ .

(٣٢) A/9061 ، المرفق ، الفرع الرابع .

بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، هي صاحبة المسؤولية الأولى عن وضع خاتمة للحالة الخطيرة القائمة في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، التي تشكل ، كما أكد ذلك مجلس الأمن مرارا وتكرارا ، تهديدا للسلم والأمن الدوليين ،

واذ تؤكد من جديد أن أية محاولة للتفاوض مع النظام غير الشرعي بشأن مستقبل زمبابوى على أساس الاستقلال قبل تحقيق حكم الأغلبية ستكون مناقضة لحقوق شعب هذا الاقليم غير القابلة للتصرف ومخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د — ١٥) ،

واذ تشجب استمرار التنكيل بشعب زمبابوى على يد نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي ، وسجن واعتقال الزعماء السياسيين وغيرهم بصورة تحكمية ، والاستمرار في انكار حقوق الانسان الأساسية ، بما في ذلك خاصة تلك التدابير الاجرامية ، تدابير فرض العقوبات الجماعية ، وكذلك انشاء ما يسمى " الأراضي الموقوفة للقبائل " ، مما يجعل من روديسيا الجنوبية (زمبابوى) دولة قائمة على الفصل العنصرى ،

واذ تشجب استمرار وجود قوات أفريقيا الجنوبية بصورة غير شرعية وزيادة تدخلها العسكرى في الاقليم ، الأمر الذى يساعد نظام الأقلية العنصرى ويهدد جديا سيادة الدول الأفريقية المجاورة وسلامتها الاقليمية ،

واذ تأسف بشدة لتقاعس حكومة المملكة المتحدة عن الالتزام بأحكام قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ذات العلاقة ، ولاسيما لاستمرارها في رفض التعاون مع اللجنة الخاصة في تنفيذ المهمة التي عهدت الجمعية بها اليها ،

واذ تأسف بالغ الأسف للموقف الذى اتخذته سلطات المملكة المتحدة من نشاطات حركات التحرر القومي لزمبابوى ، ولاسيما رفض تلك السلطات اصدار جوازات ووثائق السفر لأعضاء هذه الحركات ،

١ — تؤكد مجددا حق شعب زمبابوى ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وشرعية كفاحه ، بكل الوسائل المتوفرة لديه ، من أجل تأمين تمتعه بهذا الحق على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ووفقا لأهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د—١٥) ؛

٢ — وتؤكد من جديد مبدأ وجوب عدم قيام الاستقلال قبل قيام حكم الأغلبية في زمبابوى ، وأن أية تسوية تتعلق بمستقبل الاقليم ينبغي أن يشارك في وضعها تمام المشاركة الزعماء السياسيون الحقيقيون وممثلو حركات التحرر القومي ، الذين يمثلون وحدهم على الوجه الصحيح الأماني الحقة لشعب زمبابوى ، كما ينبغي أن يقرها الشعب بتمامها اقرارا حرا ؛

٣ — وتطلب الى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ايفاء لمسؤوليتها الأساسية كدولة قائمة بالادارة ، أن تتخذ جميع التدابير الفعالة لانهاء نظام الأقلية

العنصرى غير الشرعي وأن لا تمنح النظام غير الشرعي ، مهما كانت الظروف ، أيا من سلطات السيادة أو صفاتها ، وترجو تلك الحكومة أن تؤمن بلوغ البلد استقلاله على يد نظام حكم ديموقراطي وفقا لأماني أغلبية السكان ؛

٤ — وتطلب الى حكومة المملكة المتحدة أن توجد الظروف اللازمة لتمكين شعب زمبابوى من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة تامة ، بما في ذلك مايلي :

(أ) طرد قوات أفريقيا الجنوبية فورا من الاقليم ؛

(ب) الافراج دون قيد أو شرط عن جميع السجناء والمعتقلين والمحتجزين السياسيين ؛

(ج) الغاء جميع التشريعات التمييزية القمعية ؛

(د) ازالة جميع القيود المفروضة على النشاط السياسي واقرار الحرية الديمقراطية التامة والمساواة في الحقوق السياسية ؛

(هـ) الدعوة في أقرب وقت ممكن الى عقد مؤتمر دستورى وطني يتسنى فيه للممثلين السياسيين الحقيقيين لشعب زمبابوى ، وكذلك لحركات التحرر القومي ، الوصول الى تسوية بشأن مستقبل الاقليم ليقرها الشعب فيما بعد بالطرق الحرة والديمقراطية .

٥ — وتطلب أيضا الى حكومة المملكة المتحدة أن تحرص ، في أية محاولة للتحقق من رغبات وأماني شعب زمبابوى في مستقبله السياسي ، على أن تكون الاجراءات المراد اتباعها متمشية مع مبدأ اقتراع الراشدين العام قائمة على الاقتراع السرى على أساس الصوت الواحد للفرد الواحد ، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو اعتبارات التعليم أو الملكية أو الدخل ؛

٦ — وترجو حكومة المملكة المتحدة أن تكفل ، وهي تضع في اعتبارها مسؤوليتها المترتبة عليها بموجب الفصل الحادى عشر من الميثاق بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، تمتع أهالي زمبابوى الأفريقيين داخل الاقليم وخارجه تمتعا تاما بحقوق الانسان الأساسية وبالمعاملة العادلة وبالحماية اللازمة من الأعمال التعسفية ، بما في ذلك خاصة حقهم في السفر بحرية ، وكذلك أن تكفل الاستفادة التامة من كل المساعدات المتوفرة وذلك بالتعاون ، عند الاقتضاء ، مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛

٧ — وترجو كل الدول أن تقدم ، مباشرة ومن خلال نشاطها في الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة التي تكون أعضاء فيها ، كل المساعدات المعنوية والمادية اللازمة لشعب زمبابوى في كفاحه من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف ، كما ترجو المنظمات غير الحكومية المعنية بالأمر ومختلف البرامج التابعة للأمم المتحدة تقديم تلك المساعدات ؛

٨ - وترجو حكومة المملكة المتحدة أن تزيل أية عقبة تعوق استفادة أهالي زمبابوى الافريقيين ، داخل الاقليم أو خارجه ، الاستفادة الفعالة مما تقدمه الدول والمنظمات والبرامج المشار اليها في الفقرة ٧ أعلاه من منح وتسهيلات دراسية وتدريبية ، وأن تحرص ، في الوقت ذاته ، على توفير الموارد الكافية لتعليم شعب زمبابوى وتدريبه ؛

٩ - وتطلب مرة أخرى الى حكومة المملكة المتحدة أن تعمد ، وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة ، الى التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في أداء المهمة التي اسندتها اليها الجمعية العامة ، والى الاشتراك في أعمال اللجنة الخاصة لدى قيام تلك الأخيرة بنظر المسألة ، وكذلك الى اعلام اللجنة الخاصة ، والجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، عن تنفيذ هذا القرار ؛

١٠ - وتدعو جميع الحكومات ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الأخرى الداخلة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ، وهيئات الأمم المتحدة المعنية ، والمنظمات غير الحكومية التي لها اهتمام خاص بميدان انهاء الاستعمار ، وكذلك الأمين العام ، الى اتخاذ الخطوات المناسبة لنشر المعلومات على نطاق واسع وباستمرار بجميع وسائط الاعلام المتوفرة لديه عن الحالة في زمبابوى وعما اتخذته الأمم المتحدة من قرارات وتدابير تتعلق بهذا الأمر مع توجيه اهتمام خاص الى توقيع الجزاءات على النظام غير الشرعي ؛

١١ - وترجو اللجنة الخاصة متابعة دراسة الحالة القائمة في الاقليم .

الجلسة العامة ٢١٩٨
١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣

٣١١٦ (د - ٢٨) . مسألة روديسيا الجنوبية

ان الجمعية العامة ،

وقد درست الحالة الخطيرة المتردية في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، التي أكد مجلس الأمن مجددا ، في قراره ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ ، كونها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ،

واذ تشعر بانزعاج شديد لكون التدابير التي اتخذت حتى الآن لم تنجح في انهاء التمرد في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، وذلك لأسباب أهمها أن بعض الدول ، ولاسيما البرتغال وافريقيا الجنوبية ، تواصل وتزيد تعاونها مع النظام غير الشرعي ، خلافا لأحكام المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ، فتعرقل بذلك جديا تطبيق الجزاءات تطبيقا فعالا ضد النظام غير الشرعي ،